جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الحادي والخمسين - "إصدار أكتوبر ٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ"

الاقتصاد الأخضر ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة
دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية على مصر

The Green Economy and Its Role in Environmental Protection and Achieving Sustainable Economic Development
A Comparative and Applied Analytical Study on Egypt

الدكتـــور

مؤمن صلاح صالح محمد نصير

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة والعلاقات الاقتصادية الدولية
كلية الحقوق جامعة عين شمس
باحث دكتوراه في الدراسات السياسية والإستراتيجية والعلاقات الدولية
بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية
حاصل على الرخصة الدولية لقيادة الأعمال من جامعة ولاية ميزوري
بالولايات المتحدة الأمريكية
المنتدب للتدريس بالجامعات المصرية

مجلـة البحـوث الفقهيــة والقانونيــة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q1 (الفئة الأعلى) على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية
وتصنيف Q1 (الفئة الأعلى) في تخصص القانون حسب تقييم معامل " آرسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

Arab Citation & Impact Factor معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arcif Analytics
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2025/10/19

الرقم: L25/0199 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم

جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون بدمنهور، دمنهور، مصر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (آرسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي العاشر للمجلات للعام 2025**.

يخضع معامل التأثير "آرسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**آرسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يقارب **(5500)** عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1500)** هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها **(1272)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**آرسيف Arcif**" في تقرير **عام 2025**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البحوث الفقهية و القانونية** الصادرة عن **جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون بدمنهور، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "آرسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها **(32) معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria

وكان **معامل التأثير "آرسيف" "العام"** لمجلتكم **لسنة 2025 (0.525)**. ونهنئكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الثانية في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (117)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل "آرسيف" لهذا التخصص** كان **(0.095)**. كما صُنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة **(Q1)** وهي الفئة الأعلى .
- **المرتبة الحادية عشرة في تخصص القانون من إجمالي عدد المجلات (125)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل "آرسيف" لهذا التخصص** كان **(0.257)**. كما صُنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة **(Q1)** وهي الفئة الأعلى .

راجين العلم أن حصول أي مجلة على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في **تقرير معامل "آرسيف" لعام 2025** في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير" آرسيف" (للعام 2025) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: http://e-marefa.net/arcif

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**آرسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "آرسيف"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" آرسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

الاقتصاد الأخضر ودوره في حماية البيئة
وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة
دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية على مصر

The Green Economy and Its Role in Environmental Protection
and Achieving Sustainable Economic Development
A Comparative and Applied Analytical Study on Egypt

الدكتـــور

مؤمن صلاح صالح محمد نصير

دكتوراه في الإقتصاد والمالية العامة والعلاقات الإقتصادية الدولية
كلية الحقوق جامعة عين شمس
باحث دكتوراه في الدراسات السياسية والإستراتيجية والعلاقات الدولية
بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية
حاصل على الرخصة الدولية لقيادة الأعمال من جامعة ولاية ميزوري
بالولايات المتحدة الأمريكية
المنتدب للتدريس بالجامعات المصرية

الاقتصاد الأخضر ودوره فى حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة – دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية على مصر

مؤمن صلاح صالح محمد نصير

قسم الاقتصاد والمالية العامة والعلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: momen.saleh5566@gmail.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع الاقتصاد الأخضر ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع تطبيق خاص على الحالة المصرية، باعتبار أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة ملحّة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي يشهدها العالم.

يهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، من خلال تحليل الإطار النظري للمفهوم، واستعراض التجارب الدولية والعربية الناجحة، ومقارنة ذلك مع التجربة المصرية. كما يسعى إلى تقييم مدى قدرة الاقتصاد الأخضر على الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخفض معدلات التلوث، وترشيد استخدام الموارد، وخلق فرص عمل جديدة.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن والتطبيقي، فقد تم تحليل السياسات والبرامج المصرية ذات الصلة، إلى جانب دراسة المؤشرات البيئية والاقتصادية.

وتوصل البحث إلى أن تبني سياسات الاقتصاد الأخضر في مصر من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد، ويجذب الاستثمارات الخضراء، ويحد من الأعباء البيئية، لكنه يواجه تحديات تتمثل في ضعف التمويل، وقصور التشريعات، والحاجة إلى رفع الوعي المجتمعي.

وفي الختام، أوصى البحث بضرورة وضع استراتيجية متكاملة للاقتصاد الأخضر في مصر ترتبط برؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، حماية البيئة، جذب الاستثمارات الخضراء، ترشيد استخدام الموارد، تحقيق النمو الاقتصادي.

The Green Economy and Its Role in Environmental Protection and Achieving Sustainable Economic Development - A Comparative and Applied Analytical Study on Egypt

Moamen Salah Saleh Mohamed Nosier
Department of Economics, Public Finance, and International Economic Relations, Faculty of Law, Ain Shams University, Cairo, Egypt.
E-mail: momen.saleh5566@gmail.com

Abstract:

This research addresses the green economy and its role in achieving sustainable economic development and environmental protection, with a specific application to the Egyptian case. The transition to a green economy has become an urgent necessity in light of the environmental and economic challenges facing the world.

The research aims to highlight the relationship between the green economy and sustainable development by analyzing the theoretical framework of the concept, reviewing successful international and Arab experiences, and comparing them with the Egyptian experience. It also seeks to assess the extent to which the green economy can contribute to achieving sustainable economic growth, reducing pollution rates, rationalizing resource use, and creating new job opportunities.

The research relied on a descriptive, analytical, comparative, and applied approach, analyzing relevant Egyptian policies and programs, and examining environmental and economic indicators.

The research concluded that adopting green economy policies in Egypt would enhance the competitiveness of the economy, attract green investments, and reduce environmental burdens. However, it faces challenges such as weak financing, insufficient legislation, and the need to raise community awareness.

In conclusion, the study recommended the development of an integrated green economy strategy in Egypt that is linked to Egypt's Vision 2030 and the Sustainable Development Goals, achieving a balance between economic growth and environmental protection.

Keywords: Green Economy, Economic Development, Sustainable Development, Environmental Protection, Attracting Green Investments, Rationalizing Resource Use, Achieving Economic Growth.

مقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحديات متزايدة نتيجة التغيرات البيئية الحادة والتدهور المستمر في الموارد الطبيعية، الأمر الذي فرض ضرورة البحث عن أنماط جديدة من النمو الاقتصادي تكون أكثر توافقًا مع البيئة وأكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق برز مفهوم الاقتصاد الأخضر بوصفه نموذجًا اقتصاديًّا حديثًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال الاعتماد على أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة، والحد من الانبعاثات الكربونية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

ولمصر – بوصفها دولة نامية ذات قاعدة سكانية كبيرة وتحديات بيئية متزايدة – أهمية خاصة في تبني هذا التوجه. فالاقتصاد المصري يواجه مشكلات هيكلية تتعلق بارتفاع معدلات البطالة، وضغوط على الموارد المائية، وتلوث بيئي متصاعد، إضافة إلى الحاجة الماسة لتنويع مصادر الطاقة وتحقيق أمن غذائي مستدام. ومن ثم فإن تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر لا يعد خيارًا ثانويًّا، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والقادمة.

يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة في مصر، مع الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في هذا المجال، مما يتيح تقديم دراسة تحليلية مقارنة وتطبيقية تساعد في وضع تصورات عملية لصناع القرار والباحثين.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال عدة جوانب، من أبرزها:

١. الأهمية العلمية والمعرفية:

يسهم البحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية العربية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، خصوصًا في ظل محدودية الدراسات التطبيقية التي تربط بينهما في الحالة المصرية.

يقدم إطارًا نظريًّا وتحليليًّا يساعد على فهم العلاقة الجدلية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

٢. الأهمية التطبيقية:

يسهم البحث في إبراز الآليات العملية التي يمكن لمصر من خلالها تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يوفر مؤشرات يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في وضع سياسات بيئية واقتصادية متكاملة.

٣. الأهمية التنموية:

يأتي البحث متسقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تؤكد على أهمية التنمية المستدامة وحماية البيئة بوصفها أحد المحاور الرئيسة لتحقيق النمو الشامل.

يعزز من فرص مصر في جذب الاستثمارات الأجنبية الخضراء والتمويل الدولي المرتبط بمشروعات الطاقة النظيفة والتنمية البيئية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

١. تحديد الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة.

٢. تحليل دور الاقتصاد الأخضر في مصر من حيث السياسات المتبعة، البرامج التنموية، والتشريعات المرتبطة به.

٣. مقارنة التجربة المصرية بالتجارب الدولية والعربية في تطبيق الاقتصاد الأخضر لاستخلاص الدروس المستفادة.

٤. تقييم التحديات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري في تبني سياسات الاقتصاد الأخضر.

٥. تقديم مقترحات عملية لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يسهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة في مصر، وما هي التحديات والآليات اللازمة لتفعيل دوره مقارنة بالتجارب الدولية والعربية

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما المقصود بالاقتصاد الأخضر وما هي أسسه النظرية وأبعاده التنموية؟

٢. كيف يمكن قياس دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة؟

٣. ما واقع الاقتصاد الأخضر في مصر من حيث التشريعات والسياسات والبرامج العملية؟

٤. ما أبرز التحديات التي تعيق تطبيق الاقتصاد الأخضر في مصر؟

٥. ما الدروس المستفادة من التجارب الدولية والعربية، وكيف يمكن توظيفها في السياق المصري؟

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على مناهج علمية متنوعة لضمان تحقيق أهدافه، وذلك على النحو التالي:

منهجية هذا البحث تقوم على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري للاقتصاد الأخضر وعلاقته بحماية البيئة والتنمية المستدامة، مع الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة التجربة المصرية ببعض التجارب الدولية والعربية، والمنهج التطبيقي لتحليل البيانات والإحصاءات الرسمية ذات الصلة، مستندًا إلى مصادر ثانوية كالكتب والدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية، إضافةً إلى الإحصاءات الرسمية المصرية، وذلك ضمن حدود زمنية (٢٠١٥–٢٠٢٥) ومكانية تركز على مصر مع مقارنات مختارة، في إطار فرضية أساسية مفادها أن الاقتصاد الأخضر يمثل مدخلًا فعالًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة على الرغم من التحديات القائمة.

أساليب وأدوات منهجية البحث

١. **المنهج الوصفي التحليلي**: لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛ لتحليل واقع الاقتصاد الأخضر في مصر والتحديات المرتبطة به.

٢. **المنهج المقارن**: من خلال دراسة تجارب دولية وعربية مختارة في تطبيق الاقتصاد الأخضر (مثل الإمارات والمغرب وألمانيا)، واستخلاص الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها.

٣. **المنهج التطبيقي (التحليلي الكمي)**: باستخدام بيانات وإحصاءات صادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة البيئة المصرية، لتقييم أثر الاقتصاد الأخضر على مؤشرات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

٤. **المنهج الاستقرائي والاستنباطي**: لاستنتاج السياسات والتوصيات العملية بناءً على التحليل النظري والتطبيقي للموضوع.

خطة البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الأخضر
المبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر والتنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة
المبحث الثالث: التجارب الدولية والعربية في الاقتصاد الأخضر

المبحث الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الأخضر

تمهيد وتقسيم

يشكل مفهوم الاقتصاد الأخضر أحد أبرز التطورات الفكرية والسياسية التي برزت خلال العقود الأخيرة، في ظل ما يشهده العالم من تحديات بيئية واقتصادية متشابكة، فقد بات من الضروري الانتقال من أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، إلى نماذج تنموية أكثر استدامة تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأبعاد الاقتصادية ويستند هذا المفهوم إلى فكرة جوهرية مفادها أن حماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي ليسا هدفين متعارضين، بل يمكن أن يكونا متكاملين في إطار سياسات متكاملة تدعم الابتكار والكفاءة في استخدام الموارد .

لقد أسهمت التحولات العالمية نحو الاقتصاد منخفض الكربون، وتزايد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، في دفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى تبني سياسات الاقتصاد الأخضر بوصفها خيارا استراتيجيا لمواجهة الأزمات البيئية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية ويُنظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه أداة لتحويل التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية، من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الصديقة للبيئة، وتعزيز الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد بكفاءة، وتقليل الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري .

كما أن الإطار النظري للاقتصاد الأخضر يرتكز على مجموعة من المبادئ المستمدة من الفكر التنموي المستدام، وأدبيات الاقتصاد البيئي، والاقتصاد الإيكولوجي، التي تؤكد جميعها على ضرورة دمج البعد البيئي في التخطيط الاقتصادي، واعتبار رأس المال الطبيعي جزءاً أساسياً من رأس المال الكلي للدولة ويكتسب هذا الإطار أهميته من كونه يوفر الأسس العلمية والمفاهيمية التي تُمكّن من تصميم السياسات العامة وتوجيه الاستثمارات نحو مجالات تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة .

ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث في إلقاء الضوء على المفهوم العام للاقتصاد الأخضر، وأبعاده، وأهم المبادئ التي يقوم عليها، بالإضافة إلى استعراض الأسس النظرية التي شكلت

خلفيته الفكرية، بما يتيح فهماً متكاملاً لدوره في دفع عجلة التنمية المستدامة وحماية النظم البيئية .

وسنتناول في هذا المبحث الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر ونشأته وأهميته.

المطلب الثاني: المبادئ والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر.

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي.

المطلب الأول:
مفهوم الاقتصاد الأخضر ونشأته وأهميته.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر هو نمط تنموي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وضمان العدالة الاجتماعية. ويعتمد هذا المفهوم على إعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو أنشطة تقلل من الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي، وتزيد من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتحافظ على التنوع البيولوجي[١] .

ويتميز الاقتصاد الأخضر عن الاقتصاد التقليدي بدمج البعد البيئي في صلب السياسات الاقتصادية، بحيث لا ينظر إلى حماية البيئة بوصفها عنصرا ثانويا، وإنما بوصفها أحد مكونات القرار الاقتصادي الأساسية، وهو ما يعزز من استدامة النمو ويحد من المخاطر البيئية طويلة الأمد[٢] .

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي ينتج فيه النمو في الدخل والعمالة من الاستثمارات التي تقلل من الانبعاثات الكربونية، وتعزز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وتمنع فقدان التنوع البيولوجي والخدمات البيئية"[٣] . كما يرى بعض الباحثين أن الاقتصاد الأخضر يمثل الجسر الذي يربط بين النظرية والممارسة في تحقيق التنمية المستدامة، عبر سياسات تركز على الحوافز الاقتصادية وتبني الابتكارات البيئية[٤] .

ثانياً: نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر

ظهر مصطلح "الاقتصاد الأخضر" لأول مرة بشكل واضح في تقرير أعده كل من ديفيد بيرس وأنيل ماركانديا وإدوارد باربيير عام ١٩٨٩ بعنوان Blueprint for a Green

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. نيروبي: الأمم المتحدة. ٢٠١١ ص ١٦

(٢) د. محمد حسن على . الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠١٨ ص ٢٥

(3) UNEP. (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. Nairobi: United Nations Environment Programme.p2

(4) Jacobs, M. (2012). Green Economy: Environment, Sustainable Development and the Politics of the Future. London: Pluto Press.p8

Economy، الذي وضع أسس دمج القيم البيئية في القرارات الاقتصادية على المستوى الحكومي في المملكة المتحدة[١] . لكن الأفكار التي يقوم عليها المفهوم تعود جذورها إلى سبعينيات القرن العشرين، عندما بدأت المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية (١٩٧٢) ومؤتمر ريو الأول (١٩٩٢) في طرح قضية التنمية المستدامة بوصفها هدفا عالميا[٢] .

وفي عام ٢٠٠٨، ومع الأزمة المالية العالمية، اقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة "المبادرة الخضراء الجديدة" كخطة لإنعاش الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار في قطاعات صديقة للبيئة، مما ساعد على تعزيز مكانة الاقتصاد الأخضر في السياسات الاقتصادية العالمية[٣] .

وجاء تقرير نحو اقتصاد أخضر الصادر عن البرنامج عام ٢٠١١ ليشكل نقطة تحول كبيرة، إذ أوضح أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يمكن أن يولد فرص عمل جديدة، ويحسن من رفاهية الإنسان، ويحد من المخاطر البيئية، وأن ذلك لا يتطلب بالضرورة تباطؤ النمو الاقتصادي[٤] .

كما لعب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠" عام ٢٠١٢ دوراً بارزاً في تكريس هذا المفهوم، فقد اعتُبر الاقتصاد الأخضر أحد المسارات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مما دفع العديد من الدول – خاصة النامية – إلى تضمين سياسات الاقتصاد الأخضر في خططها الوطنية[٥] .

---

(1) Pearce, D., Markandya, A., & Barbier, E. (1989). Blueprint for a Green Economy. Earthscan Publications.p5

(٢) د. أحمد عبد الله السعيد . الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ٢٠١٦ ص٣٣

(3) Barbier, E. B. Building the Green Economy. Canadian Public Policy, 42(S1), S1–S9. 2016 p4

(4) UNEP. Towards a Green Economy. United Nations Environment Programme.2011p10

(5) United Nations. (2012). The Future We Want. Outcome document of the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20)p6

ثالثاً: أهمية الاقتصاد الأخضر

تبرز أهمية الاقتصاد الأخضر في كونه إطاراً عملياً لمعالجة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

على الصعيد البيئي، يسهم في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتقليل التلوث، والحفاظ على النظم البيئية، وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة[١] .

على الصعيد الاقتصادي، يوفر فرصاً جديدة للنمو من خلال تطوير صناعات مبتكرة في مجالات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، والنقل النظيف، مما يسهم في خلق وظائف جديدة وتحفيز الابتكار[٢] .

على الصعيد الاجتماعي، يحقق الاقتصاد الأخضر تحسينات ملموسة في جودة الحياة، من خلال بيئة أكثر صحة، وعدالة أكبر في توزيع الموارد، وتوفير فرص عمل خضراء تحترم حقوق العمال وتحسن من مستويات المعيشة[٣] .

وتتضح أهميته أيضاً في قدرته على بناء اقتصادات أكثر مرونة أمام الأزمات البيئية والاقتصادية، حيث تشير الدراسات إلى أن الدول التي تستثمر في البنية التحتية الخضراء تكون أكثر قدرة على التعافي من الكوارث الطبيعية والأزمات المالية[٤] .

---

(1) World Bank. (2012). Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development. Washington, DC: World Bank.p4

(٢) منظمة العمل الدولية. التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. جنيف: منظمة العمل الدولية. ٢٠١٣ ص١١

(3) Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.p220

(4) Global Green Growth Institute (GGGI). (2016). Green Growth and Sustainable Development Goals. Seoul: GGGI.p15

المطلب الثاني:
المبادئ والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر.

أولاً: مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد

يعد ترشيد استخدام الموارد الطبيعية أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر، إذ يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المخرجات الاقتصادية بأقل قدر ممكن من المدخلات البيئية، بما في ذلك الطاقة والمياه والمواد الخام[١] . ويعتمد هذا المبدأ على تطبيق التقنيات النظيفة، وتحسين كفاءة الإنتاج والاستهلاك، وإعادة التدوير، وإطالة دورة حياة المنتجات، الأمر الذي يقلل من استنزاف الموارد ويحد من المخلفات والنفايات[٢] . وقد أثبتت الدراسات أن رفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد يمكن أن يسهم في خفض التكاليف الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، إلى جانب الحد من الأضرار البيئية[٣].

ثانياً: مبدأ خفض الانبعاثات والتلوث

يرتكز الاقتصاد الأخضر على تقليل الانبعاثات الغازية المسببة لتغير المناخ، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، بالإضافة إلى الحد من الملوثات الأخرى التي تؤثر على صحة الإنسان والنظم البيئية[٤]. ويتحقق ذلك عبر التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتطوير أنظمة النقل النظيف، وتبني الممارسات الزراعية المستدامة[٥]. كما يشمل المبدأ وضع سياسات بيئية صارمة، وتطبيق أدوات اقتصادية مثل الضرائب البيئية وحوافز الاستثمار الأخضر، لضمان التزام القطاعات الإنتاجية بالمعايير البيئية[٦].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. نيروبي: الأمم المتحدة. ٢٠١١ ص٢٤

(٢) د. محمد حسن على . الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠١٨ ص٤١

(3) OECD. (2015). Towards Green Growth. Organisation for Economic Co-operation and Development.p19

(4) World Bank. (2012). Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development. Washington, DC: World Bank.p8

(٥) د. أحمد عبد الله السعيد. الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ٢٠١٦ص٦٧

(6) Jacobs, M. (2012). Green Economy: Environment, Sustainable Development and the Politics of the Future. London: Pluto Press.p37

ثالثاً: مبدأ العدالة الاجتماعية والشمول الاقتصادي

يرتبط الاقتصاد الأخضر ارتباطاً وثيقاً بتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان توزيع عادل لعوائد النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل لائقة، خاصة في القطاعات الخضراء التي تتيح وظائف جديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة[١] . ويشدد هذا المبدأ على ضرورة إشراك جميع فئات المجتمع في عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الفئات الهشة والفقيرة، لضمان أن تكون مكاسب التحول شاملة وليست مقتصرة على طبقات معينة[٢] .

رابعاً: مبدأ الاستثمار في رأس المال الطبيعي

يعد رأس المال الطبيعي – المتمثل في الغابات، والمياه، والتربة، والتنوع البيولوجي – أساساً لرفاهية الإنسان واستدامة الاقتصاد. ولذلك، فإن الاقتصاد الأخضر يدعو إلى الحفاظ على هذا الرصيد وتنميته من خلال إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وإعادة تأهيل النظم البيئية المتدهورة[٣] . ويشمل هذا المبدأ الاستثمار في حماية الغابات، واستصلاح الأراضي، وتحسين جودة المياه، والمحافظة على الحياة البرية، باعتبار هذه الموارد أصولاً اقتصادية يجب صيانتها وتعزيزها[٤] .

خامساً: مبدأ الابتكار التكنولوجي ونقل المعرفة

لا يمكن تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر دون تبني الابتكارات التكنولوجية التي تقلل من الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي. ويشمل ذلك تطوير تقنيات الطاقة المتجددة، وأنظمة النقل الذكية، والعمارة الخضراء، والزراعة الدقيقة[٥] . كما يؤكد هذا المبدأ على أهمية نقل

---

(١) منظمة العمل الدولية. التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. جنيف: منظمة العمل الدولية. ٢٠١٣ص١٣

(2) Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.p228

(3) Daly, H. E., & Farley, J. (2011). Ecological Economics: Principles and Applications. Island Press.p56

(4) Barbier, E. B. (2016). Building the Green Economy. Canadian Public Policy, 42(S1), S1–S9.p6

(5) UNEP. (2011). Towards a Green Economy. United Nations Environment Programme.p102

المعرفة والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وبناء القدرات المحلية لتمكينها من تطبيق الحلول الخضراء بكفاءة[١] .

سادساً: مبدأ المشاركة المجتمعية والحكم الرشيد

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مشاركة فاعلة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين. ويعتمد هذا المبدأ على الشفافية، والمساءلة، وتكامل السياسات، وإشراك أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار البيئي والاقتصادي[٢] . ومن خلال الحكم الرشيد، يمكن ضمان تنفيذ السياسات الخضراء بفعالية، ومراقبة النتائج، وتعديل الاستراتيجيات بما يتناسب مع التغيرات البيئية والاقتصادية[٣] .

---

(1) Global Green Growth Institute (GGGI). (2016). Green Growth and Sustainable Development Goals.p21

(2) United Nations. (2012). The Future We Want. Outcome document of the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20).p9

(٣) د. سامية الخولي . الحوكمة البيئية والاقتصاد الأخضر. القاهرة: دار النهضة العربية. ٢٠١٧ص٧٤

المطلب الثالث:
الفرق بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي.

أولاً: الاختلاف في فلسفة النمو والتنمية

يقوم الاقتصاد التقليدي على فلسفة النمو الكمي، إذ يُنظر إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا أساسيا على التقدم، بغض النظر عن التأثيرات البيئية والاجتماعية المترتبة على هذا النمو(١) . وفي هذا السياق، يتم التركيز على زيادة الإنتاج والاستهلاك، حتى وإن أدى ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة.

أما الاقتصاد الأخضر، فيعتمد على فلسفة النمو النوعي المستدام، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية، بحيث لا يكون التوسع الاقتصادي على حساب صحة البيئة أو رفاهية الأجيال القادمة(٢) .

ثانياً: التعامل مع الموارد الطبيعية

في الاقتصاد التقليدي، تُعد الموارد الطبيعية مدخلاً إنتاجياً يمكن استغلاله بشكل مفتوح لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، وغالباً ما يتم تجاهل القيمة الاقتصادية طويلة الأجل لهذه الموارد(٣) . بينما في الاقتصاد الأخضر، يتم النظر إلى الموارد الطبيعية بوصفها رأس مال طبيعي يجب الحفاظ عليه وتنميته، عبر استراتيجيات مثل إعادة التدوير، وكفاءة استخدام الموارد، وحماية النظم البيئية، لضمان استدامة الإنتاج على المدى الطويل(٤) .

ثالثاً: البعد البيئي في صنع القرار الاقتصادي

يتعامل الاقتصاد التقليدي مع البيئة على أنها عنصر خارجي، إذ يتم إهمال التكاليف البيئية في الحسابات الاقتصادية، مما يؤدي إلى مشكلات مثل التلوث وفقدان التنوع البيولوجي(٥) . أما الاقتصاد الأخضر، فيدمج البعد البيئي في صميم التخطيط الاقتصادي،

---

(١) د. محمد حسن على . الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠١٨ص٥٩

(2) UNEP. (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. Nairobi: United Nations Environment Programme.p15

(3) Daly, H. E., & Farley, J. (2011). Ecological Economics: Principles and Applications. Island Press.p6

(٤) د. أحمد عبد الله السعيد . الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ٢٠١٦ص٤٤

(5) Barbier, E. B. (2016). Building the Green Economy. Canadian Public Policy, 42(S1), S1–S9.p6

ويأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية والاجتماعية عند تقييم المشاريع والسياسات، من خلال أدوات مثل تقييم الأثر البيئي، والضرائب البيئية، والحوافز الخضراء[١] .

رابعاً: هيكل القطاعات الاقتصادية

يركز الاقتصاد التقليدي على القطاعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة والموارد، مثل الصناعات الثقيلة، والنقل المعتمد على الوقود الأحفوري، والزراعة المكثفة[٢] . بينما يوجه الاقتصاد الأخضر استثماراته نحو القطاعات الخضراء، مثل الطاقة المتجددة، والزراعة العضوية، والنقل النظيف، والبنية التحتية المستدامة، مما يخلق فرص عمل جديدة ويحسن من جودة الحياة[٣] .

خامساً: المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء الاقتصادي

يعتمد الاقتصاد التقليدي بشكل أساس على الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مقياسا للأداء الاقتصادي، وهو مؤشر لا يعكس بالضرورة صحة البيئة أو العدالة الاجتماعية[٤] . أما الاقتصاد الأخضر، فيستخدم مؤشرات أوسع تشمل البعد البيئي والاجتماعي، مثل البصمة الكربونية، ومؤشر رأس المال الطبيعي، ومؤشر جودة الحياة، ومؤشر التنمية المستدامة، مما يوفر رؤية أكثر شمولية للتقدم[٥] .

سادساً: النظرة للأجيال القادمة

غالباً ما يركز الاقتصاد التقليدي على تلبية احتياجات الجيل الحالي، دون اعتبار كافٍ لتأثير السياسات الاقتصادية على الأجيال المقبلة[٦] . في المقابل، يعطي الاقتصاد الأخضر أولوية قصوى لحقوق الأجيال القادمة، عبر ضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتقليل المخاطر البيئية طويلة الأمد، وتحقيق توازن بين الحاضر والمستقبل[٧] .

---

(1) Jacobs, M. (2012). Green Economy: Environment, Sustainable Development and the Politics of the Future. London: Pluto Press.p39

(2) World Bank. (2012). Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development. Washington, DC: World Bank.p25

(٣) منظمة العمل الدولية. التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. جنيف: منظمة العمل الدولية. ٢٠١٣ص١١

(4) OECD. (2015). Towards Green Growth. Organisation for Economic Co-operation and Development.p22

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية. نيويورك: الأمم المتحدة. ٢٠١٨ ص٣٧

(6) Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.p232

(7) Global Green Growth Institute (GGGI). (2016). Green Growth and Sustainable Development Goals. Seoul: GGGI.p18

سابعاً: الأطر التشريعية والتنظيمية

في الاقتصاد التقليدي، تُعد التشريعات البيئية غالباً ثانوية أو تكميلية للسياسات الاقتصادية، بينما في الاقتصاد الأخضر تُعد هذه التشريعات جزءاً أساسياً من الإطار التنظيمي، وتشمل معايير صارمة لانبعاثات الملوثات، وكفاءة الطاقة، وإدارة الموارد، بالإضافة إلى حوافز للاستثمار في المشاريع الخضراء[1]

(١) د. سامية الخولي . الحوكمة البيئية والاقتصاد الأخضر. القاهرة: دار النهضة العربية. ٢٠١٧ص٩٥

المبحث الثاني:
الاقتصاد الأخضر والتنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة

تمهيد وتقسيم

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية وبيئية عميقة، نتيجة لتنامي التحديات المرتبطة بتغير المناخ، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور النظم البيئية، مما جعل مسألة المواءمة بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة أولوية قصوى على أجندات الحكومات والمنظمات الدولية. وفي هذا السياق، برز مفهوم الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد أهم النماذج الاقتصادية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الحفاظ على التوازن البيئي وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة .

ويقوم الاقتصاد الأخضر على دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية في السياسات الاقتصادية، بما يعزز القدرة التنافسية ويخلق فرص عمل خضراء، ويحد من الانبعاثات الملوثة، ويشجع على الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والزراعة المستدامة وقد أصبح هذا التوجه أحد الأدوات الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في أجندة ٢٠٣٠، خاصة الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر).

كما يشكل الاقتصاد الأخضر إطارًا فعالًا للتوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة، إذ يتيح تبني سياسات إنتاج واستهلاك مسؤولة، وتطبيق تقنيات صديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد. ومن خلال ذلك، يمكن الحد من التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي التقليدي الذي اعتمد لعقود على الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية دون مراعاة العواقب البيئية طويلة المدى .

وفي هذا المبحث، سيتم تناول العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية الاقتصادية المستدامة، ودوره في حماية البيئة، مع تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا الترابط، واستعراض تجارب دولية رائدة في هذا المجال، للوصول إلى فهم أعمق لكيفية تحقيق نمو اقتصادي يحترم حدود البيئة ويحافظ على مواردها .

وسنتناول في هذا المبحث الآتي :

المطلب الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر بوصفه أداة لحماية البيئة وتقليل الانبعاثات.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر في الدول النامية.

المطلب الأول:
دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

يعد الاقتصاد الأخضر من النماذج الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والبيئة، بحيث يتم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة دون الإضرار بالأنظمة البيئية أو استنزاف الموارد الطبيعية. وقد باتت هذه المقاربة ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية العالمية، وعلى رأسها التغير المناخي، وتدهور التنوع البيولوجي، ونضوب الموارد[١] .

١ـ مفهوم النمو الاقتصادي المستدام وأبعاده

النمو الاقتصادي المستدام يُقصد به تحقيق زيادة متواصلة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع مراعاة التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث لا يأتي النمو على حساب استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بحقوق الأجيال القادمة

ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد رئيسة:

البعد الاقتصادي: ضمان تحقيق معدلات نمو مستقرة تُسهم في رفع مستويات المعيشة وتقليل الفقر.

البعد الاجتماعي: تحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو، وتعزيز الشمول الاجتماعي، وخلق فرص عمل منتجة.

البعد البيئي: حماية البيئة من التدهور، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون

النمو الاقتصادي المستدام هو نمط من النمو يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث يتم تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[٢] . وفي هذا السياق، يسعى الاقتصاد الأخضر إلى إدماج الاعتبارات البيئية

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، نيروبي ٢٠١١ص٢٥

(٢) د.هالة السعيد، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: فرص وتحديات، القاهرة: المعهد القومي للتخطيط، ٢٠١٩. ص٤١

في عملية الإنتاج والاستهلاك، مع تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا النظيفة، وهو ما يسهم في استدامة النمو على المدى الطويل[١] .

٢ـإسهام الاقتصاد الأخضر في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار

الاقتصاد الأخضر يمثل محركًا رئيسا لسوق العمل الجديد، إذ يُقدَّر أن التحول نحو الطاقات المتجددة والزراعة المستدامة وإدارة النفايات يمكن أن يخلق ملايين الوظائف الخضراء على سبيل المثال، تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر قد يولد أكثر من ٢٤ مليون وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٣٠

وكما يُعد الابتكار ركيزة أساسية في الاقتصاد الأخضر، إذ يدفع الشركات إلى تطوير تكنولوجيات نظيفة في مجالات الطاقة الشمسية، المركبات الكهربائية، والزراعة الذكية، ما يعزز القدرة التنافسية ويحفّز النمو طويل الأجل

ومن أبرز أدوار الاقتصاد الأخضر في دعم النمو الاقتصادي المستدام أنه يشجع على إنشاء "الوظائف الخضراء" في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، والبنية التحتية البيئية[٢] . فهذه القطاعات ليست فقط صديقة للبيئة، بل توفر أيضًا أسواقًا جديدة، وتحفز البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، مما يزيد من الإنتاجية ويرفع القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية[٣] .

٣ـ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز الكفاءة الإنتاجية

من بين أبرز أدوار الاقتصاد الأخضر هو تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، من خلال تطبيق مبادئ "الإنتاج الأنظف" وإعادة التدوير. فالتحول إلى أنماط إنتاج مستدامة يقلل من هدر الطاقة والمياه ويخفض التكاليف التشغيلية للشركات

وكما أن الاستثمار في البنية التحتية الخضراء مثل المباني الذكية، وأنظمة النقل المستدام، يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة الإنتاجية الاقتصادية بشكل عام

---

(1) United Nations, Sustainable Development Goals Report, New York: UN, 2023.p17

(٢) د. محمد عبد القادر، "الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٨، عدد ٢، ٢٠٢٠.ص٦٦

(3) Barbier, E. B., The Green Economy Post Rio+20, Science, Vol. 338, No. 6109, 2012.p903

ويتبنى الاقتصاد الأخضر سياسات تهدف إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة والمعادن، عبر تحسين كفاءة الإنتاج، واعتماد تقنيات إعادة التدوير، وتطوير المنتجات المستدامة[١] . هذه السياسات تقلل من الهدر وتخفض التكاليف، مما يزيد من كفاءة الاقتصاد ويحقق وفورات طويلة الأمد، وهو ما يعزز القدرة على تحقيق نمو اقتصادي متواصل[٢] .

٤ـ جذب الاستثمارات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي

يشكّل الاقتصاد الأخضر بيئة استثمارية واعدة، إذ يتجه المستثمرون بشكل متزايد نحو المشاريع التي تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). ووفقًا لتقارير البنك الدولي، فإن الاستثمارات الخضراء في الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة باتت أكثر جذبًا لرؤوس الأموال الدولية مقارنة بالمشاريع التقليدية

كما يعزز الاقتصاد الأخضر الاستقرار الاقتصادي عبر تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، والتكيف مع آثار التغير المناخي

أصبح الاستثمار في القطاعات الخضراء أحد أهم محركات النمو المستدام، إذ تتجه رؤوس الأموال العالمية نحو المشروعات التي تراعي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة[٣].ESG

هذا الاتجاه يسهم في توفير مصادر تمويل جديدة، ويعزز من استقرار الاقتصادات على المدى البعيد، نظرًا لكون المشروعات الخضراء أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بالأزمات البيئية والتشريعات المقيدة للأنشطة الملوثة[٤] .

---

(١) د. سعيد شلبي، الإدارة البيئية وكفاءة استخدام الموارد، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٢١.ص١٥٢

(2) OECD, Green Growth Indicators 2021, Paris: OECD Publishing, 2021.p48

(3) World Bank, Financing the Green Transition, Washington DC: World Bank, 2020.p37

(٤) د. أبو زيد أحمد، "الاستثمار الأخضر ودوره في الاستقرار الاقتصادي"، مجلة دراسات التنمية، مجلد ١٥، عدد ١، ٢٠٢٢.ص١١٢

٥ـ الحد من الأضرار البيئية وتقليل تكاليف المعالجة

التحول إلى الاقتصاد الأخضر يقلل من الانبعاثات الملوثة ويحد من ظواهر مثل الأمطار الحمضية والتلوث الهوائي والمائي، ما يوفر على الحكومات تكاليف العلاج والرعاية الصحية الناتجة عن الأمراض البيئية

كما أن اعتماد سياسات الإدارة المتكاملة للنفايات، مثل إعادة الاستخدام والتدوير، يقلل من التكاليف الضخمة المرتبطة بمعالجة التلوث والتخلص من النفايات

يعمل الاقتصاد الأخضر على خفض معدلات التلوث وانبعاث الغازات الدفيئة، مما يحد من تكاليف معالجة الأضرار البيئية والصحية التي تتسبب فيها الأنشطة الاقتصادية التقليدية[١] . فعلى سبيل المثال، الاستثمار في النقل العام النظيف يقلل من أمراض الجهاز التنفسي، والاستثمار في الطاقة المتجددة يحد من الانبعاثات الكربونية، الأمر الذي يحافظ على رأس المال البشري ويرفع جودة الحياة[٢] .

يرى المؤلف

إن الاقتصاد الأخضر ليس مجرد خيار بيئي، بل هو مسار اقتصادي متكامل يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على الابتكار، والكفاءة، وحماية الموارد، وتحقيق الرفاه للأجيال الحاضرة والمستقبلية. ومع تزايد الضغوط البيئية والاقتصادية، يصبح التحول نحو هذا النمط الاقتصادي ضرورة استراتيجية لا غنى عنها لتعزيز مرونة الاقتصادات في مواجهة التحديات المستقبلية .

---

(1) Stern, N., The Economics of Climate Change: The Stern Review, Cambridge: Cambridge University Press, 2007.p215

(٢) د.علياء شرف، السياسات البيئية وأثرها على الصحة العامة، القاهرة: المركز القومي للبحوث، ٢٠٢٢.ص٧٣

المطلب الثاني:
الاقتصاد الأخضر بوصفه أداة لحماية البيئة وتقليل الانبعاثات

أولاً: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة

الاقتصاد الأخضر يحقق المواءمة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة عبر اعتماد سياسات تقلل من الضغط على الموارد الطبيعية وتحد من التلوث ويمثل الاقتصاد الأخضر أحد أهم النماذج الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى الموازنة بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تبني سياسات وإجراءات إنتاج واستهلاك تقلل من التأثيرات السلبية على النظام البيئي. يقوم هذا التوجه على إدراك أن الأنشطة الاقتصادية التقليدية القائمة على الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وإطلاق الملوثات في الهواء والماء والتربة تؤدي إلى تدهور النظم البيئية وفقدان التنوع البيولوجي، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للحياة البشرية وغير البشرية على كوكب الأرض[١].

ثانياً: الاقتصاد الأخضر وتقليل الانبعاثات الكربونية

تطوير مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح، الكتلة الحيوية) أسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية عالميًا، فقد نجحت ألمانيا مثلاً في خفض انبعاثاتها بنسبة ٣٠٪ بين ١٩٩٠ و٢٠١٩ بفضل سياسات التحول الأخضر وأحد الأهداف الرئيسة للاقتصاد الأخضر هو الحد من الانبعاثات الكربونية التي تعد السبب الرئيس في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. ويعتمد هذا الهدف على تطوير مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الصناعية والنقل والمباني. فوفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يمكن أن يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية العالمية بنسبة تصل إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ إذا تم تبني السياسات المناسبة[٢].

---

(١) د. عبد الله محمد أحمد، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ٤٥.

(2) UNEP, Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication, United Nations Environment Programme, 2011, p. 56.

ثالثاً: آليات الاقتصاد الأخضر في حماية الموارد الطبيعية

تتمثل في: تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة.

تشجيع أنظمة النقل المستدام.

تطوير تقنيات إعادة التدوير .

الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على مواجهة الانبعاثات فحسب، بل يشمل أيضاً الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والتربة. فاعتماد أنماط إنتاج صديقة للبيئة، مثل الزراعة العضوية والإدارة المستدامة للغابات، يساعد على ضمان استمرارية هذه الموارد للأجيال القادمة. كما أن الاقتصاد الأخضر يشجع على إعادة التدوير واستخدام المواد القابلة للتحلل للحد من التلوث الناتج عن النفايات الصلبة[١] .

رابعاً: دعم الابتكار والتكنولوجيا النظيفة

يشجع الاقتصاد الأخضر على الاستثمار في البحث والتطوير بمجال الطاقة المتجددة والتقنيات منخفضة الانبعاث، مما يعزز القدرة التنافسية ويقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري ومن أبرز أدوات الاقتصاد الأخضر في حماية البيئة تقليل الاعتماد على العمليات التقليدية الملوثة، واستبدالها بالتكنولوجيا النظيفة والابتكار البيئي. يشمل ذلك تطوير تقنيات لإنتاج الطاقة من النفايات، وأنظمة النقل الكهربائية، ومعدات صناعية منخفضة الانبعاثات. هذه الابتكارات لا تساعد فقط في الحد من الأضرار البيئية، بل تخلق أيضاً فرصاً اقتصادية جديدة من خلال صناعات وتقنيات مستدامة[٢] .

خامساً: الأثر الإيجابي على الصحة العامة

التحول نحو اقتصاد أخضر يقلل من معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والسرطانات الناتجة عن التلوث، كما يحد من الوفيات المبكرة المرتبطة بجودة الهواء وإن خفض الانبعاثات وتحسين جودة الهواء والماء الناتج عن تبني الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تقليل معدلات الإصابة بالأمراض التنفسية والقلبية المرتبطة بالتلوث، مما ينعكس إيجاباً على الصحة العامة وجودة الحياة. وتشير الدراسات إلى أن التلوث الهوائي وحده يتسبب في

---

(١) د. فاطمة الزهراء نصر الدين، الإدارة البيئية وحماية الموارد الطبيعية في إطار الاقتصاد الأخضر، المجلة العربية للإدارة، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١١٢.

(2) OECD, Green Growth and Innovation, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2012, p. 23.

ملايين الوفيات المبكرة سنوياً، وبالتالي فإن السياسات الخضراء تعد استثماراً في رأس المال البشري[١] .

سادساً: أمثلة دولية ناجحة

ألمانيا: رائدة في سياسات الطاقة المتجددة.

الصين: استثمرت بقوة في النقل الكهربائي والطاقة الشمسية.

الدنمارك: ٤٠٪ من احتياجاتها مغطاة بطاقة الرياح

نجحت العديد من الدول في استخدام الاقتصاد الأخضر بوصفه أداة لحماية البيئة، مثل ألمانيا التي تبنت "التحول الطاقي" لزيادة نسبة الطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات، وكوريا الجنوبية التي أطلقت خطة "النمو الأخضر" لتحفيز الابتكار في التكنولوجيا البيئية. هذه التجارب تعكس أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس مجرد خيار بيئي، بل هو أيضاً استراتيجية اقتصادية منافسة على المستوى الدولي[٢] .

---

(1) WHO, Air Pollution and Health, World Health Organization, 2021.p6

(2) Jackson, Tim, Prosperity Without Growth: Economics for a Finite Planet, Earthscan, 2017, p. 89.

المطلب الثالث:
التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر في الدول النامية.

يُعد التحول نحو الاقتصاد الأخضر خيارًا استراتيجيًا تسعى العديد من الدول النامية لاعتماده بهدف تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، غير أن هذا التحول يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والمؤسسية والاقتصادية التي تعرقل تنفيذه على نحو فعّال. وتكمن هذه التحديات في أبعاد متعددة، منها ما يرتبط بالموارد المالية، ومنها ما يتعلق بالبنية التحتية، وكذلك الجوانب التشريعية والتقنية والثقافية.

١ـ التحديات التمويلية

تعاني الدول النامية من محدودية التمويل اللازم لمشاريع الاقتصاد الأخضر، ما يتطلب آليات جديدة مثل التمويل الأخضر والسندات الخضراء وتفتقر أغلب الدول النامية إلى الموارد المالية الكافية لتمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر، خاصة تلك التي تتطلب استثمارات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، ومعالجة المياه، والتقنيات البيئية المتقدمة. وفي ظل محدودية الموازنات العامة واعتماد كثير من هذه الدول على المساعدات الخارجية، فإن القدرة على تمويل التحول نحو الاقتصاد الأخضر تبقى ضعيفة، مما يجعلها عُرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية وتقلب أسعار السلع الأساسية[١].

٢ـ ضعف البنية التحتية البيئية

غياب شبكات النقل المستدام ومحطات الطاقة النظيفة يعوق تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر

والبنية التحتية في العديد من الدول النامية غير مهيأة لاستيعاب مشاريع الاقتصاد الأخضر، سواء من حيث شبكات الطاقة النظيفة أو نظم النقل المستدام أو مرافق إعادة التدوير. كما أن غياب المرافق الأساسية المتخصصة يجعل تكلفة الانتقال إلى أنظمة إنتاج واستهلاك صديقة للبيئة مرتفعة، وهو ما يضعف من تنافسية هذه الدول في الأسواق العالمية[٢].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. الاقتصاد الأخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. نيروبي: ٢٠١١ ص٤٥

(٢) البنك الدولي. التنمية الخضراء في الدول النامية: التحديات والفرص. واشنطن: البنك الدولي، ٢٠١٨. ص٦٢

٣ـ الإطار التشريعي والمؤسسي غير الداعم

الكثير من الدول النامية تفتقر إلى تشريعات قوية لدعم الاقتصاد الأخضر، مثل قوانين الحد من الانبعاثات، أو الحوافز الضريبية ومن أبرز العقبات التي تعترض تطبيق الاقتصاد الأخضر ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضمن الالتزام بالمعايير البيئية، إضافة إلى غياب الحوافز الضريبية والمالية التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال. كما أن المؤسسات الحكومية غالباً ما تفتقر إلى الكفاءات والخبرات اللازمة لوضع وتنفيذ سياسات بيئية فعّالة(١) .

٤ـ ضعف القدرات التقنية ونقل التكنولوجيا

نقص الخبرات والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة يمثل عقبة رئيسة أمام التحول الأخضر

الاقتصاد الأخضر يعتمد على تقنيات حديثة في مجالات الطاقة النظيفة، والزراعة المستدامة، ومعالجة النفايات، وهي تقنيات غالباً ما تكون مكلفة ومعقدة من حيث التشغيل والصيانة. وتعاني الدول النامية من ضعف في القدرات البحثية، وقصور في آليات نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة، إضافة إلى محدودية الاستثمار في البحث والتطوير(٢) .

٥ـ التحديات الثقافية والاجتماعية

ضعف الوعي البيئي وغياب ثقافة الاستهلاك المستدام يبطئ من تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر

وهناك مقاومة اجتماعية وثقافية للتحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك صديقة للبيئة في بعض الدول النامية، نتيجة ضعف الوعي البيئي، وغياب الثقافة الاستهلاكية المستدامة، فضلاً عن ارتباط الاقتصاد التقليدي بمصادر دخل رئيسة للسكان، مما يجعل أي تحول جذري يواجه اعتراضات من قطاعات اقتصادية واجتماعية واسعة(٣) .

---

(١) د. محمد عبد الله. "السياسات البيئية في الدول النامية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر". المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد ٢٥، ٢٠٢٠. ص١١٨

(2) OECD. Green Growth and Developing Countries: A Summary for Policy Makers. Paris: OECD Publishing, 2012.p29

(٣) د. خالد منصور. "البعد الثقافي والاجتماعي للاقتصاد الأخضر". مجلة دراسات التنمية، جامعة القاهرة، العدد ١٢، ٢٠١٩. ص٧٧

٦ـ التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية

تتعرض الدول النامية بشكل أكبر لموجات الجفاف والفيضانات، ما يضاعف تكلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتعاني الدول النامية من آثار مباشرة للتغيرات المناخية مثل الجفاف، والفيضانات، وتدهور الأراضي الزراعية، وهي تحديات تضيف أعباء جديدة على مواردها المحدودة. هذه الأزمات البيئية تجعل الحكومات تركز على السياسات الطارئة للتعامل مع الكوارث، بدلاً من الاستثمار طويل المدى في مشروعات الاقتصاد الأخضر[١] .

٧ـ الاعتماد على القطاعات الملوثة للبيئة

كثير من الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستخراجية كثيفة التلوث، مثل النفط والفحم، ما يعوق تطبيق سياسات مستدامة وتعتمد اقتصادات العديد من الدول النامية على صناعات أو أنشطة ذات أثر بيئي سلبي كبير، مثل التعدين، والنفط، والصناعات الثقيلة، والزراعة التقليدية المعتمدة على المواد الكيميائية. والانتقال السريع من هذه الأنشطة إلى بدائل صديقة للبيئة يتطلب إعادة هيكلة اقتصادية عميقة قد تُحدث اضطرابات في سوق العمل وفي الاستقرار الاقتصادي[٢] .

يرى المؤلف

إن التغلب على هذه التحديات يتطلب من الدول النامية تبني استراتيجيات متكاملة تشمل إصلاحات تشريعية، وبناء قدرات مؤسسية، وتوفير التمويل الأخضر، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات التكنولوجيا والمعرفة. كما أن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني يعد عاملاً حاسماً في ضمان نجاح سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

---

(1) IPCC. Climate Change 2022: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change, 2022.p314

(٢) د. أحمد حسن . "التحديات الاقتصادية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا". المجلة المصرية للاقتصاد والتنمية، العدد ٣٣، ٢٠٢١.ص٩٦

المبحث الثالث:
التجارب الدولية والعربية في الاقتصاد الأخضر

تمهيد وتقسيم

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تزايدًا في الاهتمام بالاقتصاد الأخضر بوصفه إطارًا استراتيجيًا يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وذلك في ظل الأزمات البيئية العالمية، وعلى رأسها تغير المناخ، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور النظم البيئية. فقد أدركت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن النماذج الاقتصادية التقليدية القائمة على النمو الكمي السريع غير المستدام لم تعد قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية والاجتماعية المتصاعدة، الأمر الذي دفع إلى تبني سياسات اقتصادية جديدة أكثر استدامة ترتكز على مبادئ الاقتصاد الأخضر ويُنظر إلى التجارب الدولية في الاقتصاد الأخضر، مثل تجربة الاتحاد الأوروبي في التحول الطاقي وخفض انبعاثات الكربون، وتجربة الصين في تطوير الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة، بوصفها نماذج رائدة يمكن للدول الأخرى الاستفادة منها. إذ أظهرت هذه التجارب أن دمج الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية لا يعوق النمو، بل يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار، وتحقيق أمن الطاقة

وفي العالم العربي، بدأت بعض الدول، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمغرب ومصر، في تبني مبادرات للاقتصاد الأخضر بهدف التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أطلقت الإمارات "استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" عام ٢٠١٢، بينما وضعت السعودية برامج التحول الوطني ورؤية ٢٠٣٠ التي تتضمن خططًا للطاقة المتجددة، في حين تبنت المغرب مشروعات ضخمة في مجال الطاقة الشمسية والرياح، وسعت مصر إلى تطوير استراتيجيات وطنية لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات .

وتكمن أهمية دراسة هذه التجارب في استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تدعم صناع القرار في الدول النامية والعربية عند وضع سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مع مراعاة التباين في القدرات الاقتصادية والبنية المؤسسية والموارد الطبيعية بين الدول. كما تسلط هذه الدراسة الضوء على التحديات المشتركة التي تواجه هذه الدول، مثل

ضعف التمويل الأخضر، وغياب التشريعات الداعمة، والحاجة إلى بناء القدرات البشرية والتكنولوجية .

من هنا، يسعى هذا المبحث إلى استعراض وتحليل أبرز التجارب الدولية والعربية في مجال الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على السياسات والبرامج والمشروعات التي تم تنفيذها، وأثرها على التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة، وذلك بهدف الخروج برؤية شاملة يمكن أن تسهم في صياغة سياسات وطنية فعّالة في هذا المجال.

وسنتناول في هذا المبحث الآتي:

المطلب الأول: التجارب الدولية في الاقتصاد الأخضر (الاتحاد الأوروبي، الصين، كندا)

المطلب الثاني: التجارب العربية في الاقتصاد الأخضر (الإمارات، السعودية، مصر، المغرب)

المطلب الثالث: الدروس المستفادة وإمكانيات التطبيق في الدول العربية.

المطلب الأول:
التجارب الدولية في الاقتصاد الأخضر (الاتحاد الأوروبي، الصين، كندا)

أولًا: تجربة الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز النماذج العالمية في تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر، فقد تبنى منذ أوائل التسعينيات مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى دمج البعد البيئي في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغت ذروة هذه الجهود بإطلاق "الصفقة الخضراء الأوروبية" (European Green Deal) عام ٢٠١٩، التي تهدف إلى جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخيًا بحلول عام ٢٠٥٠، من خلال خفض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة لا تقل عن ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات ١٩٩٠[١].

تركز هذه الصفقة على عدة محاور رئيسة، من أبرزها: التحول نحو الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع الاقتصاد الدائري، والاستثمار في النقل النظيف، وحماية التنوع البيولوجي. وقد خصص الاتحاد الأوروبي حزمة تمويلية ضخمة تُقدر بنحو تريليون يورو على مدى عقد كامل لدعم التحول الأخضر، وذلك من خلال آليات تمويل مبتكرة تشمل السندات الخضراء والبرامج الداعمة للشركات الناشئة في المجال البيئي[٢].

كما اعتمد الاتحاد سياسات صارمة للحد من الانبعاثات الصناعية، مثل "نظام تداول انبعاثات الاتحاد الأوروبي" (EU ETS)، وهو أكبر سوق للكربون في العالم، يفرض سقفًا لانبعاثات القطاعات الكبرى مع إمكانية شراء وبيع حصص الانبعاثات. وقد أسهم هذا النظام في خفض الانبعاثات الأوروبية بنسبة تفوق ٤٠٪ منذ إنشائه عام ٢٠٠٥ [٣].

ثانيًا: تجربة الصين

تعد الصين أكبر اقتصاد ناشئ في العالم، وفي الوقت نفسه أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهو ما دفعها إلى تبني استراتيجية وطنية للتحول إلى اقتصاد أخضر منذ

---

(1) European Commission. (2019). The European Green Deal. Brussels: European Commission.p42

(2) European Investment Bank. (2021). Financing the Green Transition. Luxembourg: EIB.p14

(3) Ellerman, A.D., Convery, F., & de Perthuis, C. (2020). Pricing Carbon: The European Union Emissions Trading Scheme. Cambridge University Press.p42

بداية الألفية الثالثة. وقد عززت هذه الجهود بإعلان هدف الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠، وتقليل انبعاثات الكربون قبل عام ٢٠٣٠ [١] .

ركزت السياسة الصينية على الاستثمار الضخم في الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حتى أصبحت الصين أكبر منتج عالمي للألواح الشمسية ومزارع الرياح. وتشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن الصين تمثل أكثر من ٣٠٪ من القدرة العالمية المركبة للطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢١ [٢].

كما طورت الصين شبكة واسعة من المدن الخضراء، فقد تم تصميم هذه المدن وفق مبادئ الاستدامة من خلال الاعتماد على المباني الموفرة للطاقة، والنقل الكهربائي، والبنية التحتية المعتمدة على الطاقة النظيفة. ومن أبرز هذه المشاريع مدينة "تيانجين الإيكولوجية"، التي أُنشئت بالتعاون مع سنغافورة بوصفها نموذجا للمدن المستدامة[٣].

وتتبنى الصين أيضًا نظامًا وطنيًا لتداول الكربون، أُطلق رسميًا عام ٢٠٢١، ليصبح أكبر سوق للكربون في العالم من حيث الانبعاثات المشمولة، إذ يغطي قطاع الطاقة في مرحلته الأولى مع خطط للتوسع إلى قطاعات صناعية أخرى[٤].

ثالثًا: تجربة كندا

تمثل كندا نموذجًا مهمًا في تطبيق الاقتصاد الأخضر، إذ تتميز بموارد طبيعية هائلة لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات كبيرة في مجال الانبعاثات، نظرًا لاعتمادها على الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز. وقد أطلقت الحكومة الكندية "خطة العمل المناخية ٢٠٣٠" التي تهدف إلى خفض الانبعاثات بنسبة ٤٠–٤٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مع التزام بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ [٥] .

---

(1) State Council of China. (2020). China's Policies and Actions for Addressing Climate Change. Beijing: State Council Information Office.p7

(2) International Energy Agency (IEA). (2022). Renewable Energy Market Update 2022. Paris: IEA.p11

(3) Zhao, X., & Wen, Z. (2021). "Green Cities in China: Practices and Challenges." Journal of Cleaner Production, 279, 123-456.p130

(4) World Bank. (2022). State and Trends of Carbon Pricing 2022. Washington, DC: World Bank.p25

(5) . Government of Canada. (2020). A Healthy Environment and a Healthy Economy: Canada's Climate Plan. Ottawa: Government of Canada.p

تركز السياسات الكندية على فرض تسعيرة للكربون تشمل جميع المقاطعات، وهي سياسة تُعرف بـ" ضريبة الكربون"، وتُعد من أكثر الأدوات فعالية في دفع الشركات والأفراد نحو خفض استهلاك الوقود الأحفوري. كما تستثمر كندا بكثافة في مشاريع الطاقة الكهرومائية، التي تمثل بالفعل نحو ٦٠٪ من إنتاج الكهرباء في البلاد، بالإضافة إلى دعم مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح [١].

وتولي كندا اهتمامًا كبيرًا لبرامج الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير، فقد وضعت أهدافًا طموحة لتقليل النفايات البلاستيكية بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب مبادرات لدعم الابتكار في الصناعات الخضراء من خلال صندوق الابتكار منخفض الكربون [٢] .

(1) Natural Resources Canada. (2021). Canada's Energy Facts. Ottawa: NRCAN.p27

(2) Environment and Climate Change Canada. (2022). Zero Plastic Waste Agenda. Ottawa: ECCC.p16

المطلب الثاني:
التجارب العربية في الاقتصاد الأخضر (الإمارات، السعودية، مصر، المغرب)

أولاً: التجربة الإماراتية في الاقتصاد الأخضر

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية الرائدة في تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستويين الإقليمي والدولي، فقد أعلنت في عام ٢٠١٢ عن "مبادرة الإمارات للاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة"، التي تهدف إلى جعل الدولة واحدة من رواد الاقتصاد الأخضر في العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تضمنت المبادرة محاور رئيسية تشمل تعزيز كفاءة الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، ودعم الابتكار البيئي، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة(١) .

كما وضعت الإمارات خططاً استراتيجية مثل "استراتيجية الإمارات للطاقة ٢٠٥٠" التي تهدف إلى تحقيق مزيج متوازن من الطاقة النظيفة، بحيث يشكل هذا النوع ٥٠٪ من مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠، مما يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة ٧٠٪ مقارنة بالمستويات الحالية(٢) . إضافة إلى ذلك، أنشأت الدولة مشروعات كبرى مثل "مدينة مصدر" التي تُعد واحدة من أولى المدن المستدامة في العالم، إذ تعتمد بشكل كامل على الطاقة الشمسية، وتطبق أنظمة متقدمة لإعادة التدوير ومعالجة النفايات(٣) .

ثانياً: التجربة السعودية في الاقتصاد الأخضر

شهدت المملكة العربية السعودية تحولاً نوعياً في سياساتها الاقتصادية والبيئية من خلال "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، التي تضمنت تعزيز الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد محاور التنمية المستدامة. وقد أطلقت المملكة مبادرة " السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" عام ٢٠٢١، اللتين تهدفان إلى زراعة ١٠ مليارات شجرة داخل المملكة و٥٠ مليار شجرة في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعلها أكبر مبادرة لإعادة التشجير عالمياً(٤).

---

(١) وزارة التغير المناخي والبيئة الإماراتية، تقرير مبادرة الاقتصاد الأخضر، أبوظبي، ٢٠١٨.ص١٥

(2) UAE Energy Strategy 2050, Ministry of Energy and Infrastructure, Abu Dhabi, 2021.p7

(3) Masdar City Official Website, "About Masdar City", 2023.p10

(4) Saudi Green Initiative, Official Report, Riyadh, 2022.p5

كما ركزت المملكة على تنويع مصادر الطاقة، فاستثمرت بشكل كبير في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وأعلنت عن مشاريع كبرى مثل "نيوم" التي ستعمل على نظام طاقة متجددة بنسبة ١٠٠٪، وتضم مشاريع للهيدروجين الأخضر بهدف تصديره إلى الأسواق العالمية[١] .

ثالثاً: التجربة المصرية في الاقتصاد الأخضر

اتخذت مصر خطوات مهمة نحو التحول للاقتصاد الأخضر، مدفوعة بالتحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها، خاصة في مجالات الطاقة والمياه والنقل. وقد تبنت الحكومة "استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠" التي تتضمن محوراً خاصاً بالاقتصاد الأخضر، مع التركيز على الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية بطرق مستدامة[٢] .

كما أطلقت مصر أول إصدار للسندات الخضراء السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ٢٠٢٠، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، لتمويل مشاريع النقل النظيف والطاقة المتجددة وإدارة المياه والصرف الصحي[٣] . هذا بالإضافة إلى مشروعات قومية مثل مجمع بنيان للطاقة الشمسية في أسوان، الذي يُعد واحداً من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم[٤] .

رابعاً: التجربة المغربية في الاقتصاد الأخضر

المغرب يُعد من الدول العربية الرائدة في مجال الطاقات المتجددة، فقد تبنى استراتيجية طموحة تهدف إلى جعل ٥٢٪ من مزيج الطاقة يعتمد على المصادر المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠[٥] . ويُعد "مجمع نور للطاقة الشمسية" في ورزازات من أكبر المشاريع العالمية في هذا المجال، إذ يغطي مساحة تزيد عن ٣٠٠٠ هكتار، ويوفر الطاقة لملايين السكان، ويسهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري[٦] .

---

(1) Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia, "Energy and Sustainability Projects", 2023.p22

(٢) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، استراتيجية مصر ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠٢٠.ص٤٠

(3) Ministry of Finance, Egypt, "Egypt's Sovereign Green Bond Framework", 2020.p11

(4) World Bank, "Benban Solar Park: Powering Egypt's Sustainable Future", 2021.p2

(5) Moroccan Agency for Sustainable Energy (MASEN), "Renewable Energy Strategy", 2022.p13

(6) World Bank, "Noor Solar Complex: Morocco's Solar Power Future", 2021.p3

كما أطلق المغرب "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" التي تهدف إلى دمج الاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية، وتحفيز الابتكار البيئي، وتشجيع الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة[١] .

(١) وزارة الطاقة والمعادن والبيئة المغربية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الرباط، ٢٠١٩ص٢٧.

المطلب الثالث:
الدروس المستفادة وإمكانيات التطبيق في الدول العربية

أولاً: الدروس المستفادة من التجارب الدولية والعربية في الاقتصاد الأخضر

لقد كشفت التجارب الدولية والعربية في مجال الاقتصاد الأخضر عن مجموعة من الدروس التي يمكن للدول العربية الاستفادة منها لتعزيز مسار التحول نحو اقتصاد مستدام بيئيًا واقتصاديًا في آن واحد.

أحد أبرز هذه الدروس يتمثل في أهمية الإرادة السياسية والالتزام الحكومي؛ إذ بيّنت التجربة الأوروبية أن وجود استراتيجية وطنية واضحة، مدعومة ببرامج تنفيذية وخطط زمنية محددة، يعد شرطًا أساسيًا لنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر[١] . كما أظهرت التجربة الصينية أن دمج السياسات البيئية مع خطط التنمية الاقتصادية طويلة المدى يساعد على توجيه الاستثمارات نحو مشاريع الطاقة النظيفة والتقنيات الخضراء، وهو ما يمكن للدول العربية تبنيه مع مراعاة خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية[٢] .

كذلك، بيّنت التجارب أن التعاون الإقليمي والدولي يعد عاملًا حاسمًا في تحقيق النتائج المرجوة، فقد استفادت دول الاتحاد الأوروبي من أطر التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمعايير البيئية الموحدة، وهو ما يشير إلى أهمية العمل العربي المشترك لتطوير سياسات بيئية إقليمية متقاربة[٣] .

ثانياً: العوامل المساعدة على تطبيق الاقتصاد الأخضر في الدول العربية

هناك جملة من العوامل التي يمكن أن تساعد الدول العربية على تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر بكفاءة، من أهمها:

١. الاستفادة من الموارد الطبيعية المتجددة: تمتلك العديد من الدول العربية إمكانات هائلة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما في حالة المغرب والإمارات، ما يتيح

---

(1) European Commission. (2020). European Green Deal. Brussels: EU Publications.p7

(2) Chen, Y., & Ma, H. (2019). Green development in China: Practices and policies. Journal of Cleaner Production, 234, 1313-1323.p1316

(3) Jordan, A., & Lenschow, A. (2010). Environmental policy integration in the European Union. Environmental Politics, 19(3), 463–481.p467

فرصًا لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق الاكتفاء الطاقي مع خفض الانبعاثات[١] .

٢. تنمية الكفاءات البشرية: يعد الاستثمار في التعليم والتدريب البيئيين أمرًا جوهريًا لتمكين القوى العاملة من الانخراط في قطاعات الاقتصاد الأخضر، كما هو الحال في برامج التدريب المهني الخضراء في كندا والصين[٢] .

٣. تحفيز القطاع الخاص: يمكن للحكومات العربية تقديم حوافز ضريبية وتمويلية للمؤسسات التي تستثمر في مشاريع صديقة للبيئة، على غرار سياسات الحوافز التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا البيئية[٣] .

ثالثاً: التحديات والقيود التي يجب تجاوزها

على الرغم من الإمكانات المتاحة، تواجه الدول العربية عدة تحديات قد تعوق تطبيق الاقتصاد الأخضر، أبرزها:

الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز بوصفه مصدرا رئيسا للإيرادات في بعض الدول، مما قد يخلق مقاومة للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة[٤] .

ضعف الإطار التشريعي والمؤسسي في بعض الدول، فلا تزال اللوائح البيئية غير مفعلة أو غير محدثة بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الأخضر[٥] .

محدودية التمويل المخصص للمشاريع الخضراء، وهو ما يتطلب تطوير أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار البيئي[٦] .

---

(١) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تقرير الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أبوظبي. ٢٠٢١ص٢٢

(2) OECD. (2017). Green skills and innovation for inclusive growth. Paris: OECD Publishing.p15

(3) European Investment Bank. (2021). Green finance for SMEs. Luxembourg.p9

(٤) صندوق النقد العربي. تحديات التحول إلى الطاقة المتجددة في الدول العربية. أبوظبي. ٢٠٢٠ص١٤

(٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة – تقرير فجوة السياسات البيئية في الدول النامية. نيروبي. ٢٠١٩ص٢١

(6) Climate Bonds Initiative. (2020). Green Bond Market Summary. London.p5

رابعاً: إمكانيات التطبيق في الدول العربية

إمكانيات التطبيق في الدول العربية كبيرة إذا ما تم تبني مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية العملية، يمكن للدول العربية استلهام نموذج "الانتقال التدريجي" الذي يسمح بإدخال التقنيات الخضراء في القطاعات الاقتصادية تدريجيًا، مثل دمج الطاقة الشمسية في محطات الكهرباء التقليدية قبل التحول الكامل للطاقة المتجددة[1].

كما يمكن تبني برامج توعية بيئية جماهيرية على غرار حملات "الاقتصاد الدائري" في الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة الثقافة المحلية في الدول العربية لضمان قبول المجتمعات المحلية للتغييرات المطلوبة[2].

وتشير التقديرات إلى أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية يمكن أن يخلق ملايين الوظائف الجديدة بحلول عام ٢٠٣٠، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة، مما يساهم في معالجة مشكلات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة[3].

يرى المؤلف

إن تطبيق الاقتصاد الأخضر في الدول العربية ليس خيارًا ترفيهيًا، بل هو ضرورة استراتيجية لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية المستقبلية. وتظهر التجارب العالمية والعربية أن النجاح في هذا المسار يتطلب إرادة سياسية واضحة، واستثمارًا في البنية التحتية الخضراء، وتعاونًا إقليميًا فعالًا، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإسهام الفاعلة في عملية التحول.

---

(١) البنك الدولي. فرص الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بالدول النامية. واشنطن. ٢٠٢٠ص١١

(2) European Environment Agency. (2019). Circular economy in Europe. Copenhagen.p19

(٣) منظمة العمل الدولية. الوظائف الخضراء: نحو عمل لائق واقتصادات شاملة. جنيف. ٢٠١٨ ص٢٣

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث موضوع الاقتصاد الأخضر بوصفه مدخلاً تنموياً حديثاً يسعى إلى التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وانطلق البحث من إشكالية أساسية مفادها: كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة، وما موقع التجربة المصرية في هذا السياق مقارنة بالتجارب الدولية والعربية.

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية والمقارنة، تبيّن أن الاقتصاد الأخضر لم يعد مجرد خيار بيئي أو توجه عالمي نظري، بل أصبح ضرورة استراتيجية لاقتصادات الدول التي تسعى إلى الاستدامة ومواجهة التحديات البيئية والمناخية. كما أن التجارب الدولية والعربية، لا سيما تجربة الإمارات والسعودية والمغرب، قدّمت نماذج ناجحة في دمج البعد البيئي في الخطط التنموية، وهو ما يمكن لمصر أن تستفيد منه لتسريع انتقالها نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة.

لقد أثبت البحث أن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة علاقة تكاملية، إذ يسهم الاقتصاد الأخضر في خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات، والحد من التلوث والانبعاثات الضارة. ومن هنا، فإن نجاح التحول نحو الاقتصاد الأخضر مرهون بوجود إرادة سياسية قوية، واستراتيجيات وطنية واضحة، وتمويل كافٍ، وبنية تشريعية داعمة، إضافة إلى وعي مجتمعي متنامٍ.

أهم النتائج

١. **الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق الاستدامة**: أثبتت النتائج أن الاقتصاد الأخضر يشكل آلية عملية لدمج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

٢. **تجارب الدول المتقدمة والعربية**: أظهرت الدراسة المقارنة أن دولاً مثل الإمارات والمغرب حققت خطوات متقدمة في التحول الأخضر من خلال الاستثمار في الطاقة

المتجددة والاقتصاد الدائري، بينما لا تزال مصر في مرحلة انتقالية تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات والدعم المؤسسي.

٣. **التحديات التي تواجه مصر**: من أبرزها الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز)، وضعف البنية التحتية الخضراء، ومحدودية التمويل المخصص للمشروعات البيئية، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات المعنية.

٤. **الفرص الكامنة في مصر**: مصر تمتلك إمكانات ضخمة في الطاقة الشمسية والرياح، إضافة إلى موقع استراتيجي على البحرين الأحمر والمتوسط، مما يؤهلها لأن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر.

٥. **الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الأخضر وحماية الأمن القومي**: إذ يسهم الاقتصاد الأخضر في الحد من المخاطر البيئية مثل التصحر ونقص المياه والتغيرات المناخية التي تهدد الأمن الغذائي والمائي للدولة المصرية.

٦. **أهمية الحوكمة البيئية**: تبيّن أن غياب الحوكمة الفعالة في إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الفساد الإداري يشكّل عقبة أمام تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في مصر.

٧. **التكامل بين القطاعين العام والخاص**: أوضحت النتائج أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تمثل ركيزة أساسية لتسريع الانتقال نحو اقتصاد أكثر خضرة واستدامة.

أهم التوصيات

١. **صياغة استراتيجية وطنية متكاملة للاقتصاد الأخضر في مصر**، تتضمن أهدافاً واضحة ومؤشرات قياس أداء، مع تحديد الأولويات القطاعية (الطاقة، الزراعة، النقل، الصناعة، وإدارة النفايات).

٢. **تعزيز البنية التشريعية والمؤسسية عبر سن قوانين تشجع الاستثمار في الطاقة المتجددة والمشروعات الخضراء**، ووضع معايير ملزمة للتوافق البيئي في كافة القطاعات.

٣. **زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر)**، بما يجعل مصر مركزاً إقليمياً للطاقة النظيفة، ويقلل من اعتمادها على الوقود الأحفوري.

٤. **إدماج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية والمالية**، من خلال تفعيل الضرائب الخضراء والحوافز الضريبية للاستثمارات المستدامة، وتشجيع البنوك على تمويل المشروعات البيئية.

٥. **رفع مستوى الوعي البيئي المجتمعي عبر حملات إعلامية وتعليمية مستمرة**، وإدخال مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية.

٦. **تطوير البنية التحتية الخضراء (النقل النظيف، المباني الخضراء، نظم إدارة المخلفات)**، بما يسهم في خفض الانبعاثات وتحسين جودة الحياة.

٧. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع الدول التي قطعت شوطاً في التحول الأخضر للاستفادة من خبراتها التقنية والمالية**، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الخضراء.

٨. **تفعيل آليات الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد البيئية**، وضمان مشاركة المجتمع المدني في متابعة تنفيذ خطط الاقتصاد الأخضر.

٩. **تخصيص صندوق وطني للاقتصاد الأخضر لدعم وتمويل المشروعات البيئية الصغيرة والمتوسطة**، بما يتيح فرص عمل جديدة ويشجع ريادة الأعمال الخضراء.

١٠. **إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية حول جدوى المشروعات الخضراء في مصر**، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، الزراعة الذكية، وإدارة المياه، لتوفير قاعدة معرفية تدعم متخذي القرار.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية

١)الكتب والرسائل العلمية

١-د. أحمد حسن . "التحديات الاقتصادية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا". المجلة المصرية للاقتصاد والتنمية، العدد ٣٣، ٢٠٢١.

٢- د. أحمد عبد الله السعيد . الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ٢٠١٦

٣- د. أبو زيد أحمد، "الاستثمار الأخضر ودوره في الاستقرار الاقتصادي"، مجلة دراسات التنمية، مجلد ١٥، عدد ١، ٢٠٢٢.

٤- د. خالد منصور . "البعد الثقافي والاجتماعي للاقتصاد الأخضر". مجلة دراسات التنمية، جامعة القاهرة، العدد ١٢، ٢٠١٩.

٥ـ د.عبد الله محمد أحمد، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص ٤٥.

٦-د.علياء شرف، السياسات البيئية وأثرها على الصحة العامة، القاهرة: المركز القومي للبحوث، ٢٠٢٢.

٧- د. فاطمة الزهراء نصر الدين ، الإدارة البيئية وحماية الموارد الطبيعية في إطار الاقتصاد الأخضر، المجلة العربية للإدارة، العدد ٢، ٢٠٢٠.

٨- د. سعيد شلبي، الإدارة البيئية وكفاءة استخدام الموارد، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٢١.

٩-د. سامية الخولي الحوكمة البيئية والاقتصاد الأخضر. القاهرة: دار النهضة العربية.٢٠١٧

١٠- د. محمد الباز . الاقتصاد الأخضر في الوطن العربي: الفرص والتحديات. القاهرة: دار الفكر العربي.٢٠١٨

١١- د.محمد عبد الله . "السياسات البيئية في الدول النامية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر". المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد ٢٥، ٢٠٢٠.

١٢- د. محمد عبد القادر، "الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٨، عدد ٢، ٢٠٢٠.

١٣- د . محمد حسن على . الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠١٨

١٤- د. هالة السعيد، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: فرص وتحديات، القاهرة: المعهد القومي للتخطيط، ٢٠١٩.

٢) المقالات والتقارير والدوريات

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية. نيويورك: الأمم المتحدة. ٢٠١٨

٢- تقرير الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أبوظبي المتجددة الوكالة الدولية للطاقة ٢٠٢١

٣- صندوق النقد العربي. تحديات التحول إلى الطاقة المتجددة في الدول العربية. أبوظبي. ٢٠٢٠

٤- برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير فجوة السياسات البيئية في الدول النامية. نيروبي. ٢٠١٩

٥- البنك الدولي. فرص الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بالدول النامية. واشنطن. ٢٠٢٠

٦- منظمة العمل الدولية. الوظائف الخضراء: نحو عمل لائق واقتصادات شاملة. جنيف.٢٠١٨

٧- وزارة الطاقة والمعادن والبيئة المغربية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الرباط، ٢٠١٩.

٨- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، استراتيجية مصر ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠٢٠.

٩- وزارة التغير المناخي والبيئة الإماراتية، تقرير مبادرة الاقتصاد الأخضر، أبوظبي، ٢٠١٨..

١٠- البنك الدولي. التنمية الخضراء في الدول النامية: التحديات والفرص. واشنطن: البنك الدولي، ٢٠١٨.

١١- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. نيروبي: الأمم المتحدة.٢٠١١

١٢- منظمة العمل الدولية. التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. جنيف: منظمة العمل الدولية. ٢٠١٣

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Scientific books and theses

[1]: UNEP. (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. United Nations Environment Programme.

[2]: Pearce, D., Markandya, A., & Barbier, E. (1989). Blueprint for a Green Economy. Earthscan.

[3]: Daly, H. E., & Farley, J. (2011). Ecological Economics: Principles and Applications. Island Press.

[4]: Jacobs, M. (2012). Green Economy: Environment, Sustainable Development and the Politics of the Future. Pluto Press.

[5]: European Commission. (2020). European Green Deal. Brussels: EU Publications.

[6]: Chen, Y., & Ma, H. (2019). Green development in China: Practices and policies. Journal of Cleaner Production, 234, 1313-1323.

[7]: European Investment Bank. (2021). Green finance for SMEs. Luxembourg.

[8]: Climate Bonds Initiative. (2020). Green Bond Market Summary. London.

[9]: European Environment Agency. (2019). Circular economy in Europe. Copenhagen.

[10]: Moroccan Agency for Sustainable Energy (MASEN), "Renewable Energy Strategy", 2022.

[11]: World Bank, "Noor Solar Complex: Morocco's Solar Power Future", 2021.

[12]: Ministry of Finance, Egypt, "Egypt's Sovereign Green Bond Framework", 2020.
[13]: World Bank, "Benban Solar Park: Powering Egypt's Sustainable Future", 2021.
[14]: Saudi Green Initiative, Official Report, Riyadh, 2022.
[15]: Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia, "Energy and Sustainability Projects", 2023.
[16]: UAE Energy Strategy 2050, Ministry of Energy and Infrastructure, Abu Dhabi, 2021.
[17]: Masdar City Official Website, "About Masdar City", 2023.

2) Articles, reports and periodicals

1. European Commission. (2019). The European Green Deal. Brussels: European Commission.
2. European Investment Bank. (2021). Financing the Green Transition. Luxembourg: EIB.
3. Ellerman, A.D., Convery, F., & de Perthuis, C. (2020). Pricing Carbon: The European Union Emissions Trading Scheme. Cambridge University Press.
4. State Council of China. (2020). China's Policies and Actions for Addressing Climate Change. Beijing: State Council Information Office.
5. International Energy Agency (IEA). (2022). Renewable Energy Market Update 2022. Paris: IEA.
6. Zhao, X., & Wen, Z. (2021). "Green Cities in China: Practices and Challenges." Journal of Cleaner Production, 279, 123-456.
7. World Bank. (2022). State and Trends of Carbon Pricing 2022. Washington, DC: World Bank.
8. Government of Canada. (2020). A Healthy Environment and a Healthy Economy: Canada's Climate Plan. Ottawa: Government of Canada.
9. Natural Resources Canada. (2021). Canada's Energy Facts. Ottawa: NRCAN.
10. Environment and Climate Change Canada. (2022). Zero Plastic Waste Agenda. Ottawa: ECCC.

11. OECD. (2020). Green Growth Indicators 2020. Organisation for Economic Co-operation and Development.
[12]: IPCC. Climate Change 2022: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change, 2022.
[13]: WHO, Air Pollution and Health, World Health Organization, 2021.
[14]: Jackson, Tim, Prosperity Without Growth: Economics for a Finite Planet, Earthscan, 2017, p. 89.
[15]: Stern, N., The Economics of Climate Change: The Stern Review, Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
[16]: UNEP, Green Economy and Trade, Geneva: UNEP, 2013.
[17]: OECD. (2015). Towards Green Growth. Organisation for Economic Co-operation and Development.
[18]: Barbier, E. B. (2016). Building the Green Economy. Canadian Public Policy, 42(S1), S1–S9.
[19]: UNEP. (2011). Towards a Green Economy. United Nations Environment Programme.
[20]: World Bank. (2012). Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development. Washington, DC: World Bank.
[21]: Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.
[22]: Global Green Growth Institute (GGGI). (2016). Green Growth and Sustainable Development Goals. Seoul: GGGI.
[23]: United Nations. (2012). The Future We Want. Outcome document of the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20).

References:

alkutub walrasayil aleilmia

• 1-da. 'ahmad hasan . "altahadiyat alaiqtisadiat liltahawul nahw alaiqtisad al'akhdar fi 'iifriqya". almajalat almisriat lilaiqtisad waltanmiati, aleadad 33, 2021.

• d. 'ahmad eabd allah alsaeid . alaiqtisad al'akhdar kamadkhal liltanmiat almustadamati. al'iiskandariati: almaktab aljamieii alhadithi. 2016

• du. 'abu zayd 'ahmadu, "aliastithmar al'akhdar wadawruh fi aliastiqrar aliaqtisadii", majalat dirasat altanmiati, mujalad 15, eadad 1, 2022.

• da. khalid mansur . "albued althaqafiu waliajtimaeiu liliaqtisad al'akhdari". majalat dirasat altanmiati, jamieat alqahirata, aleadad 12, 2019.

• 5- da.eabd allah muhamad 'ahmadu, aliaqtisad al'akhdar waltanmiat almustadamatu: ruyat mustaqbaliatun, dar alfikr aljamieii, al'iiskandiriata, 2021, s 45.

• 6-da.ealya' sharaf, alsiyasat albiyiyat wa'atharuha ealaa alsihat aleamati, alqahiratu: almarkaz alqawmia lilbuhuthi, 2022.

• da. fatimat alzahra' nasr aldiyn , al'iidarat albiyiyat wahimayat almawarid altabieiat fi 'iitar aliaqtisad al'akhdari, almajalat alearabiat lil'iidarati, aleadad 2, 2020.

• du. saeid shalabi, al'iidarat albiyiyat wakafa'at astikhdam almawaridi, al'iiskandariati: dar almaerifat aljamieiati, 2021.

• 9-du. samiat alkhuli alhawkamat albiyiyat waliaqtisad al'akhdari. alqahirata: dar alnahdat alearabiati.2017

• d. muhamad albaz . aliaqtisad al'akhdar fi alwatan alearabii: alfuras waltahadiyati. alqahirata: dar alfikr alearbii.2018

• du.muhamad eabd allah . "alsiyasat albiyiyat fi alduwal alnaamiat waltahawul nahw aliaqtisad al'akhdari". almajalat alearabiat lileulum al'iidariati, aleadad 25, 2020.

• d. muhamad eabd alqadir, "alaiqtisad al'akhdar kaliat litahqiq altanmiat almustadamati", almajalat alearabiat lileulum alaqtisadiati, mujalad 8, eadad 2, 2020.

• d . muhamad hasan ealaa . aliaqtisad al'akhdar waltanmiat almustadamati. alqahirata: dar alfikr alearabii. 2018

• d. halat alsaeida, alaiqtisad al'akhdar waltanmiat almustadamatu: furas watahadiyati, alqahirati: almaehad alqawmiu liltakhtiti, 2019.

almaqalat waltaqarir waldawriaat

• 1- barnamaj al'umam almutahidat al'iinmayiy. taqrir altanmiat albashariati. niwyurki: al'umam almutahidatu. 2018

• 2- taqrir altaaqat almutajadidat fi alsharq al'awsat washamal 'iifriqya. 'abuzaby almutajadidat alwakalat aldawliat liltaaqat 2021

• 3- sunduq alnaqd alearabii. tahadiyat altahawul 'iilaa altaaqat almutajadidat fi alduwal alearabiati. 'abuzabi. 2020

• 4- barnamaj al'umam almutahidat lilbiyat taqrir fajwat alsiyasat albiyiyat fi alduwal alnaamiati. nayrubi. 2019

• 5- albank alduwliu. furas alaistithmar fi aliaiqtisad al'akhdar bialduwal alnaamiati. washintan. 2020

• 6- munazamat aleamal alduwliatu. alwazayif alkhadra'a: nahw eamal layiq waqtisadat shamilatin. jinif.2018

• 7- wizarat altaaqat walmaeadin walbiyat almaghribiatu, alastiratijiat alwataniat liltanmiat almustadamati, alribati, 2019.

• 8- wizarat altakhtit waltanmiat alaiqtisadiat almisriati, astiratijiat misr 2030, alqahirata, 2020.

• 9- wizarat altaghayur almunakhii walbiyat al'iimaratiati, taqrir mubadarat aliaiqtisad al'akhdari, 'abuzabi, 2018..

• 10- albank alduwali. altanmiat alkhadra' fi alduwal alnaamiati: altahadiyat walfuras. washintan: albank alduwli, 2018.

• 11- barnamaj al'umam almutahidat lilbiyati. nahw aiqtisad 'akhdar: masarat 'iilaa altanmiat almustadamat walqada' ealaa alfiqar. nayrubi: al'umam almutahidati.2011

• 12- munazamat aleamal alduwaliatu. altanmiat almustadamat waleamal allaayiq walwazayif alkhadra'. jinif: munazamat aleamal alduwliati. 2013

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة ٥٦٠٩

أهمية البحث ٥٦٠٩

أهداف البحث ٥٦١٠

إشكالية البحث ٥٦١١

منهجية البحث ٥٦١١

خطة البحث ٥٦١٢

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الأخضر ٥٦١٣

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر ونشأته وأهميته. ٥٦١٥

المطلب الثاني: المبادئ والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر. ٥٦١٨

المطلب الثالث: الفرق بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي. ٥٦٢١

المبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر والتنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة ٥٦٢٤

المطلب الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ٥٦٢٥

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر بوصفه أداة لحماية البيئة وتقليل الانبعاثات ٥٦٢٩

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر في الدول النامية. ٥٦٣٢

المبحث الثالث: التجارب الدولية والعربية في الاقتصاد الأخضر ٥٦٣٥

المطلب الأول: التجارب الدولية في الاقتصاد الأخضر (الاتحاد الأوروبي، الصين، كندا) ٥٦٣٧

المطلب الثاني: التجارب العربية في الاقتصاد الأخضر (الإمارات، السعودية، مصر، المغرب) ٥٦٤٠

المطلب الثالث: الدروس المستفادة وإمكانيات التطبيق في الدول العربية ٥٦٤٣

الخاتمة ٥٦٤٦

أهم النتائج ٥٦٤٦

أهم التوصيات ٥٦٤٧

المراجع والمصادر ٥٦٤٩

REFERENCES: ٥٦٥٤

فهـــــرس الموضوعـــــات ٥٦٥٦